

البيان الختامي

لمؤتمر ديوان الرقابة المالية والادارية الثالث

رام الله - فلسطين

تحت شعار دور ديوان الرقابة المالية والادارية في إحداث
فارق في حياة المواطن إنعقد المؤتمر السنوي الثالث
لديوان الرقابة تحت رعاية فخامة رئيس دولة فلسطين
وبحضور دولة رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله
ممثلاً لسيادة الرئيس.

ابتدأت اعمال المؤتمر بالنشيد الوطني الفلسطيني، ثم كلمة
رئيس ديوان الرقابة المالية والادارية والتي أكد فيها على
الدعم والمتابعة والاهتمام التي يوليها فخامة رئيس دولة
فلسطين محمود عباس لديوان الرقابة والذي مكن الديوان
من القيام بأعماله خلال السنوات السابقة، وان رئيس
الديوان ومنذ توليه هذه المهمة حرص على التواصل مع

توجيهات سيادة الرئيس باعتبار سيادته صاحب الولاية العامة على كافة سلطات الدولة والحريص على بناء دولة المؤسسات والقانون.

كما رحب رئيس الديوان بدولة رئيس الوزراء الاستاذ الدكتور رامي الحمد الله، والذي قدم للديوان كل الدعم والمساندة في مباشرة أعماله وانفاذ التوصيات التي يصدرها.

واستعرض رئيس ديوان الرقابة في كلمته الاستراتيجية الجديدة للديوان والغرض من التعديلات على الاستراتيجية، كما استعرض التقرير السنوي لديوان الرقابة والذي ركز على الرقابة التي يمارسها الديوان على الخدمات التي تقدم من الجهات الرسمية للمواطنين.

وأكد دولة رئيس الوزراء في كلمته على أهمية ومحورية الدور الذي يقوم به ديوان الرقابة من خلال أعمال الرقابة والتدقيق على الجهات الخاضعة في رفع جودة الأداء الحكومي وتصويب الأخطاء، كما أكد أن الديوان شريك أساسي للحكومة في تصويب العمل ورفع الأداء، كما أشاد في دوره في مكافحة الشكاوى الواردة ضماناً للحقوق، كذلك أكد على تقديم الدعم والمساعدة للديوان في جهوده الحثيثة لتحقيق خطته الإستراتيجية وتمكينه من أداء أعماله.

ناقش المؤتمر وبمشاركة خبراء وأكاديميين محليين وبحضور كافة القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص ومؤسسات بحثية وصحفية وشخصيات فلسطينية وحشد كبير من ضيوف المؤتمر وضمن المحور الأول بعنوان رؤية واستراتيجية الديوان المستقبلية، ومن خلال الجلسات والاوراق المقدمة

من المشاركين الخارجيين والداخليين القيمة المضافة من انضمام ديوان الرقابة الى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، وأثر رقابة الديوان على حقوق الانسان، والعلاقة بين الخطة الاستراتيجية للحكومة (المواطن اولا) وخطة الديوان الاستراتيجية والخطوات التي اتخذها الديوان في المأسسة الداخلية ومأسسة العمل الرقابي.

كما ناقش المؤتمر في محوره الثاني تحت عنوان دور الاطراف ذات العلاقة في دعم عمل الديوان، الدور المتوقع من الاعلام في تعزيز أثر تقارير الرقابة على حياة المواطن، ودور ديوان الموظفين العام في تعزيز العمل الرقابي على قطاع الخدمة المدنية، ودور المجتمع المدني في تعزيز أثر تقارير الرقابة على حياة المواطن بالإضافة إلى العلاقة ما بين التدقيق الداخلي والخارجي.

وعلى ضوء أهداف المؤتمر ومحاوره والذي عقد على مدار يوم كامل من المداولات التي تمت خلال جلساته المكثفة، وبحضور واسع من اصحاب القرار والأعضاء المشاركين في اوراق العمل وعددها (11) ورقة عمل، فقد **خلص المؤتمر الى التوصيات التالية:**

1. **تأكيد المشاركين على دعم الخطة الاستراتيجية للحكومة والخطة الاستراتيجية للديوان وتنسيق الجهود بين كافة الاطراف لضمان التحسين المستمر في الخدمات المقدمة للمواطنين في فلسطين باعتبار (المواطن اولاً).**

2. **ترحيب كافة المشاركين بانضمام الديوان الى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) وتقديرهم لكافة الجهود التي دعمت**

انضمام الديوان لهذه المنظمة الهامة، وأثر هذا الانضمام على اعمال الديوان.

3. التأكيد على دعم كافة الجهات الرسمية والاهلية لتوجهات الديوان في خطته الاستراتيجية الجديدة وتقديرهم لكافة الجهود التي يبذلها الديوان للتحسين في آليات التدقيق التي يتبعها.

4. تأكيد المشاركين على دعم الديوان في مساعيه لسد الفجوات الحالية في البناء المؤسسي للديوان وآليات مباشرة الاختصاص عبر ضمان بناء مؤسسة الديوان كمؤسسة نموذجية يحتذى بها وفقا لقواعد الاستقلالية والتحسين المستمر في آليات الرقابة التي يتبعها بما يتوافق والمعايير الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا.

5. تأكيد المشاركين على دعم توجهات الديوان في تعزيز قبول ما يصدر عنه من توصيات، والدور المحوري للديوان باعتباره مكونا اساسيا من مكونات الدولة.

6. التأكيد على ضرورة التعاون الكامل والتنسيق بين كافة مكونات الدولة في السعي الى تحسين اداء المؤسسات الحكومية والاهلية ورفع كفاءتها وفعاليتها وعلى ضمان الاستخدام الامثل للموارد وتعزيز الشفافية والمسائلة.

7. التأكيد على اهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في رقابة القطاع العام وضرورة دعم استمرار التكامل والتعاون بين القطاعين الاهلي والرسمي.

8. التأكيد على دعم توجهات ديوان الرقابة بالتوسع في ممارسة رقابة الاداء وتعزيز ضمان قيام الجهات الخاضعة بتقديم الخدمات للمواطنين على اساس

الاقتصاد والكفاءة والفعالية، والتأكيد على ضرورة توفير البيئة اللازمة لتمكين الديوان من مباشرة الرقابة المالية عبر دعم اصدار القوائم المالية والحساب الختامي وفقا للمدد التي يفرضها القانون.

9. التأكيد على أهمية دور وزارة المالية في الرقابة على تنفيذ الموازنة وعلى أهمية تعزيز التعاون بين ديوان الرقابة المالية والادارية ووزارة المالية.

10. التأكيد على أهمية دور ديوان الموظفين العام في الاشراف على قطاع الخدمة المدنية وعلى اهمية تعزيز التعاون بين ديوان الرقابة المالية والادارية وديوان الموظفين العام.

11. التأكيد على اهمية دور دائرة التنظيم والادارة والمالية العسكرية في الاشراف المالي والاداري في القطاع الامني واهمية تعزيز التعاون بين ديوان الرقابة المالية والادارية وهيئة التنظيم والادارة والمالية العسكرية.

والله ولي التوفيق. ”””””

رام الله في 2017/4/26